العدد (4115) السنة الخامسة عشرة - السبت (20) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

التحالف الوطني: سنصادق على الموعد الدستوري ولا عودة للتصويت السرّي

معارضو الانتخابات يلوّحون بالمقاطعة وكسر النصاب للإخلال بجلسات البرلمان

□ بغداد / محمد صباح

هدّدت القوى الداعمة لتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة ستة أشهر التحالف الوطني بالانسحاب من كلّ الجلسات التي تعرض فيها المواعيد التي اقترحتها الحكومة لإجراء الانتخابات في أيار المقبل، مؤكدة ان حسم التوقيتات الانتخابية المطروحة سيكون عبر آلية التصويت السرّي.

وجدد التحالف الشيعي رفضه عرض المصادقة على مواعيد الانتخابات عبر "الاقتراع السرّي"، مؤكداً أن جلسة السبت ستشهد المصادقة على موعد إجراء الانتخابات في ١٢ أيار المقبل بالتصويت العلني".

ويقول النائب عن اتحاد القوى العراقية محمد نوري العبد ربه لـ(المدى)، "سنلجأ إلى أسلوب كسر النصاب في كل جلسة تعرض فيها التوقيتات التي حددتها الحكومة لإجراء الانتخابات".

وكان مجلس الوزراء قد قرر، الشهر الماضي، تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار، نزولاً عند مقترح مفوضية الانتخابات. إلاّ أن القوى السُنية تحفظت على إجراء الانتخابات في المواعيد التي اقترحتها الحكومة متذرعة بجملة من الأسباب في مقدمتها تأخر عودة العوائل النازحة إلى مدنهم وعدم تخصيص الأموال اللازمة في الموازنة الاتحادية لإعمار المدن التي حُررت من داعش إضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة.

ويضيف العبد ربه إن "اتحاد القوى العراقية وائتلاف الوطنية والتحالف الكردستاني والأقليات وبعض النواب الآخرين سينسحبون من الجلسة في حال أصرّ التحالف الوطني على حسم المصادقة على مواعيد الانتخابات بالتصويت العلني".

وتقدم تحالف القوى العراقية بمقترحين إلى رئاسة البرلمان، الأول يقضي بتأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية بمدة لا تقل عن سنة لإفساح المجال أمام الحكومة والقوى السياسية والشعبية لإكمال الشروط اللازمة التي حددها مجلس الوزراء مع تمديد عمل مجلس النواب. في حين يتحدث المقترح الثاني عن عدم شمول المحافظات التي احتلتها تنظيمات داعش في حال إجراء الانتخابات بالمواعيد المحددة واقتصار إجرائها في المحافظات الأخرى.

وأثار اعتماد التصويت السري، في جلسة الخميس للتصويت على المواعيد المقترحة، جدلا واسعا انتهى بمشادات كلامية بين رئيس مجلس النواب وكتل التحالف الوطني التي أعلنت انسحابها من الجلسة.

وأدى انسحاب القوى الشيعية من الجلسة إلى الإخلال بنصابها من دون أن يتمكن مجلس النواب من التصويت على تحديد موعد الانتخابات النيابية، مقرراً رفع الجلسة إلى اليوم السبت لإكمال المصادقة على مواعيد الانتخابات.

ويؤكد النائب عن محافظة نينوى ان "القوى البرلمانية الداعمة لفكرة تأجيل الانتخابات مصرّة بقوة على حسم مسألة المصادقة على مواعيد الانتخابات في مجلس النواب بالاعتماد على التصويت السري"، مؤكداً "رفض اللجوء إلى خيار التصويت العلني الذي يحاول التحالف الوطني اعتماده".

وينوه العبدربه إلى أنّ "بالإمكان تأجيل الانتخابات في المناطق والمدن الغربية لحين استتباب أوضاعها الأمنية وعودة كلّ العوائل النازحة"، مشدداً على أن "الشراكة الحقيقية لإدارة الحكومة المقبلة تحتم على التحالف الوطني معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه الناخب في المحافظات التي تعاني من الدمار".

ويلفت النائب عن نينوى إلى أنّ "اتحاد القوى العراقية لا يمانع من إجراء الانتخابات خلال المدد التي حددتها الحكومة شريطة التزامها بعودة النازحين ونزع السلاح من كل الفصائل وحصره بيد الدولة وإعمار المدن التي دمرها الإرهاب"، مبدياً تخوفه من محاولة بعض الأطراف المسلحة تهديد النازحين وإجبارهم على التصويت لصالحها".

ويكشف النائب عن كتلة الحوار عن "وجود محافظات تعمل بنظام البايمو متري ومحافظات أخرى لم تحدّث بياناتها الانتخابية مما يجعل هذه المدن والمناطق عرضة إلى آفة التزوير"، متسائلاً "أين تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب العراقي التي حددها الدستور والقانون؟".

ويشدد العبدربه على أن "مفوضية الانتخابات غير قادرة على توفير الأجواء الفنية لناخبي هذه المناطق ما لم تتدارك بشكل سريع إجراء عملية تحديث سجلات الناخبين وتقديم كل الأمور اللوجستية المتوفرة في المحافظات الجنوبية".

في هذه الأثناء يردّ التحالف الوطني على إصرار اتحاد القوى العراقية باللجوء إلى التصويت السري لحسم مواعيد الانتخابات في جلسة السبت، ويقول النائب صادق اللبان إن "البرلمان سيصادق على مقترح الحكومة الذي حدد في ١٢ أيار المقبل موعداً لإجراء الانتخابات".

ويوضح اللبان، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "التصويت في جلسة السبت سيكون علنياً وليس سرياً كالذي حصل في جلسة الخميس"، لافتاً إلى ان "قانون انتخابات مجلس النواب بات جاهزاً وموجوداً في هيئة رئاسة مجلس النواب".

وأطاحت اللجنة القانونية النيابية بالمواعيد التي اقترحتها الحكومة لإجراء الانتخابات في النصف الأول لشهر أيار المقبل، ورفضت تضمينها في التعديلات التي أجرتها على مسودة قانون الانتخابات، تاركة للبرلمان إمكانية تحديد مواعيد جديدة للانتخابات سيتم تحديدها في جلسة نهاية الأسبوع الجاري.

ويشير عضو كتلة مستقلون الى أن "اللجنة القانونية أضافت أكثر من عشرة مقترحات على قانون الانتخابات البرلمانية الذي سيحسم الجدل بشأنه في أقرب جلسة"، مؤكداً بالقول "لا يمكن تأجيل الانتخابات وتمديد عمل البرلمان".

جلسة سابقة لمجلس النواب

أرقام متضاربة بين إحصائيّات رئاسة الوزراء ووزارة الهجرة

أكثر من مليون نازح سقطوا من حسابات الحكومة: أسماؤهم خارج المخيّمات وبيوتهم مدمّرة

□ بغداد / وائل نعمة

تعزو الحكومة النزوح داخل المحافظات وتراجع أعداد ساكني مخيمات الإيواء، لصالح ارتفاع معدلات عودة الفارين من داعش والعمليات العسكرية منذ ٣ سنوات.

وتتضارب إحصائيات وزارة الهجرة حول مؤشرات عودة النازحين مع بيانات رئاسة الوزراء مع متداولة لجنة المهجرين في البرلمان.

فهناك أقل من نصف النازحين البالغ عددهم نحو ٦ ملايين، منذ ظهور داعش، عادوا الى الديار، بحسب الحكومة، لكنّ وزارة الهجرة تشير الى عودة ٤٠٪ فقط.

هذا الفارق، يعزوه البرلمان الى "ابتعاد" رئاسة الوزراء عن العمل الميداني، ويؤكد أن وزارة الهجرة هي الجهة المعنية بالامر. كما يرى البرلمان أن الحكومة باتت تحتسب أكثر من مليون نازح ممن عادوا الى مدن قريبة من مناطقهم الأصلية بأنه رجوع، وهو مايرفع أعداد العائدين.

وتلعب ورقة النازحين دوراً مهماً في تحديد وقت الانتخابات الذي يدعو البعض، لاسيما القوى السُنية، الى مراجعة توقيتها وتأجيلها الى أشهر.

وتقف هذه الورقة بالاضافة الى المدن المدمرة، كأحد أبرز الأسباب الداعية الى تأجيل الانتخابات، لحين عودة الاهالي واستقرار الاوضاع هناك.

بدورها تحاول الحكومة مسابقة الزمن لإعادة الاهالي قبل شهرين من موعد إجراء الانتخابات في أيار المقبل.

وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في ١١ كانون الثاني الجاري، عن عودة نحو ٥٠٪ من النازحين الى مناطقهم المحررة. لكن وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الهجرة، تتضمن آخر الإحصائيات لحركة النازحين لتاريخ مابعد البيان الحكومي بـ٣ أيام، أكدت أن نسبة العائدين الى مناطقهم الأصلية لم تتجاوز الـ٤٢٪.

حسابات الحكومة

من جهته يفسّر النائب ماجد شنكالي، عضو لجنة المرحّلين والمهجّرين، هذا التضارب في الارقام الى "احتساب الحكومة المليون نازح من سكان أيمن الموصل الموجودين في الأيسر ضمن قوائم العائدين".

ويقول شنكالي، في تصريح لـ(المدى) امس، "صحيح أن أهالي أيمن الموصل عادوا الى المدينة، لكنهم لم يرجعوا الى مناطقهم الاصلية، بل استأجروا منازل في الساحل الأيسر أو سكنوا عند أقاربهم".

وكان مجموع النازحين في نينوى، بحسب آخر إحصائية لوزارة الهجرة، قد وصل الى أكثر من ٢ مليون و٦٦٥ ألف شخص، عاد منهم ٥٤٢ ألفاً. وبحسب الإحصائية ذاتها فقد تبقّى أكثر من ٢ مليون و١٢٢ ألفاً، مايعني أن نسبة العودة هي ٢٪ فقط.

وتابع شنكالي "هناك ٢ مليون و٦٠٠ ألف نازح داخلي في نينوى، بالاضافة الى أرقام أخرى في الانبار وصلاح الدين ولكن بأعداد أقل".

ويقدر المسؤولون في نينوى دمار ١٢ ألف دار بشكل كامل في المدينة القديمة فقط بوسط الموصل، فيما وصلت نسبة الساحل الايمن للمدينة نسبة تفوق الـ٩٥٪. وخاضت القوات العراقية معارك طاحنة في محافظة نينوى استمرت لـ١٠ شهور، ثلاثة أشهر منها دارت في مركز الموصل.

ويقول شنكالي، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ان "٥٨٪ من النازحين في عموم البلاد لم يعودوا حتى الآن، وأرقام وزارة الهجرة أكثر دقة لأنها المسؤولة عن الملف".

اللافت أن منظمة الهجرة الدولية أيدت الارقام، التي جاءت في بيان الحكومة، وقالت في منتصف الشهر الحالي، إن ملف النازحين العراقيين سجل نجاحاً كبيراً، إذ لأول مرة ترتفع نسبة العائدين الى ٥٥٪ قياسا بعدد المهجرين داخل وخارج الوطن.

من وراء المكاتب

من جهتها تقول نهلة الهبابي، العضو الآخر في لجنة المرحلين في البرلمان، ان الحكومة لاتبذل جهداً كبيراً لمعرفة أعداد النازحين العائدين. وتقدّم الهبابي وهي نائبة عن نينوى، في تصريح لـ(المدى) أمس، تلعفر مثلا عن ذلك، إذ تقول "بحسب الارقام المسجلة لدى القوات الامنية، التي اعتمد عليها ممثل لمجلس الوزراء زار القضاء مؤخرا، هناك ٨ آلاف و٥٠٠ عائلة عادت الى القضاء، لكن حين دققت أعداد البطاقة التموينة التي تسلّم بواسطتها النازحون مشتقات الوقود وجدتها ٢٤ ألف بطاقة، يعني ٢٤ ألف عائلة عائدة".

وبحسب الهبابي، هناك ٢٥٠ ألف عائلة كانت قد نزحت من تلعفر منذ عام ٢٠١٤.

واعتبر القضاء بالاضافة الى الموصل من المدن المنكوبة بحسب قرارات سابقة لمجلس النواب.

كذلك تشير عضو لجنة المرحلين الى بعض الارقام التي سقطت من حسابات الحكومة، بسبب أن "بعض النازحين يغلقون ملفاتهم في وزارة الهجرة، ثم يعودون مرة أخرى الى المخيمات بعدما يصطدمون بالواقع السيّئ لمدنهم، وهي أرقام في الغالب لاتسجل لدى الحكومة".

وكان البرلمان قد صوت، في أوقات مختلفة، على اعتبار مدن (الرمادي، الفلوجة، جلولاء، بيجي، الموصل، الحويجة، تلعفر، وناحية الزوية في صلاح الدين) مناطق منكوبة بدرجة دمار تفوق الـ٨٠٪.

وترى نهلة الهبابي انه "لايمكن ان يعود النازح وليس هناك طبيب او صالات عمليات او حتى مدرسون في بعض المناطق التي كانت محتلة من "داعش".

وتضيف ان "بعض الدوائر الحكومية في تلك المدن لم تُعد الموظفين النازحين لعدم وجود رواتب لهم حتى الآن لانتهاء السنة المالية".

وتواجه عملية إقرار الموازنة الجديدة عثرات كبيرة، فيما تؤكد الهبابي ان "عدم وجود مخصصات أثّر أيضا على نقل نازحين عراقيين في تركيا، إذ ينتظرون باصات لنقلهم والحكومة لاتملك ميزانية".

وكانت قوى سُنية قد اشترطت، نهاية العام الماضي، إعادة النازحين واستقرار الوضع الامني في المناطق المحررة، في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني الحالي. لكنّ نواباً سُنّة يؤكدون أن "الحملة الكبرى لإعادة النازحين، بحسب خطة الحكومة، ستبدأ في آذار المقبل، مايعني قبل شهرين فقط من يوم الاقتراع.

وتقول النائبة عن نينوى "في تلك الاجواء لايمكن إقناع النازحين بالاشتراك في الانتخابات. ١٠٪ فقط من سكان نينوى تسلموا البطاقات الانتخابية الجديدة".

نازحون يتلقون مساعدات غذائية في احد المخيمات.. ارشيف

أطراف شيعيّة: تأجيل الانتخابات حنثٌ باليمين ومغامرة سياسيّة

بغداد / المدى

انتقدت أطراف شيعية محاولات تقودها قوى سنّية لتأجيل الانتخابات في موعدها ووصف ذلك بأنه "حنث باليمين". وحذرت هذه الأطراف من مساعي التأجيل،وشككت بقانونية اللجوء الى التصويت السري لتحديد موعد الانتخابات..

ولم تستطع جلسة الخميس من إنهاء الجدل حول التوقيت الانتخابي او التصويت على المقترحين اللذين تقدمت بهما القوى السنية. ويقضي المقترح الاول بتأجيل الاقتراع لمدة لا تزيد على عام، فيما تضمن المقترح الآخر تعليق الانتخابات في المحافظات السنية لحين استكمال عودة النازحين وتأهيل المناطق المحرَّرة.

ورداً على جلسة الخميس، تعهد نائب رئيس مجلس النواب همام حمودي بكشف أسماء النواب والكيانات التي تسعى لعرقلة إقامة الانتخابات، داعياً الى التصويت على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

واعتبر حمودي، في بيان حصلت (المدى)، على نسخة منه، ان "أي تأجيل للانتخابات سيدخل البلاد فراغاً دستورياً يضيع كل ما تحقق"، مشدداً على أن "التلاعب بتوقيتات الدستور خيانة للشعب وحنث باليمين الذي أقسم عليه نواب الشعب".

ودعا حمودي أعضاء البرلمان الى "اتخاذ موقف مسؤول يحفظ شرعية العملية الديمقراطية بالتصويت على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد"، متعهداً بـ"كشف أسماء النواب والكيانات التي ستعرقل إقامة الانتخابات".

بدوره وصف نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي رمي الكرة في ملعب البرلمان عبر التصويت على تأجيل الانتخابات بأنها "خطوة غير دستورية"، معتبراً أن المضي بتلك الإرادات المعطلة للانتخابات "حنث باليمين".

وأكد المالكي، خلال بيان صحفي أعقب جلسة البرلمان ليوم الخميس، ان "إجراء الانتخابات يفتح الطريق أمام العراقيين لانتخاب من يمثلونهم في المرحلة القادمة من أجل البناء والاستقرار"، لافتاً الى أن "وضع العراقيل أمام هذا الهدف هو حنث باليمين وعبور على الطموحات المستقبلية للعراقيين جميعاً.

وأضاف نائب رئيس الجمهورية أن "إجراء الانتخابات يفتح الطريق أمام العراقيين لانتخاب من يمثلونهم في المرحلة القادمة من أجل البناء والاستقرار"، معتبراً أن "وضع العراقيل أمام هذا الهدف هو حنث باليمين وعبور على الطموحات المستقبلية للعراقيين جميعاً".

وفي السياق ذاته، أبدت كتلة الفضيلة النيابية رفضها تأجيل الانتخابات، محذرة من التداعيات الامنية والمخاطرة بالعملية السياسية في حال الإصرار على تأجيلها.

وقال رئيس الكتلة عمار طعمة إن "المادة (٥٦) من الدستور نصت على تحديد مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب بأربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له و تنتهي بنهاية السنة الرابعة، وألزمت نفس المادة بإجراء انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة".

وحول مقترح التصويت بطريقة سرية لتحديد موعد الانتخابات، اعتبر رئيس كتلة الفضيلة أن "المادة (٥٣) من الدستور نصت على ان تكون جلسات مجلس النواب علنية إلا إذا ارتأى لضرورة خلاف ذلك، و في هذا المورد لا توجد ضرورة للتصويت السري لأن موعد إجراء الانتخابات موضوع عام يلزم إطلاع الشعب عليه بشكل واضح و صريح".

وأكد عمار طعمة انه "من الناحية السياسية فإن الالتزام بالتوقيتات الدستورية لإجراء الانتخابات يوفر فرصة حقيقية للتغيير والإصلاح واستبدال المقصرين في أداء مسؤولياتهم، و يمثل محطة تشعر المسؤولين بالرقابة والمحاسبة والتقييم مما يوفر ضمانة بالتجاوب والاستماع لمطالب الجمهور وإنجاز تطلعاته المشروعة".

عودة أول وجبة من النازحين الكرد إلى الطوز

بغداد / المدى

شهد قضاء طوزخورماتو، شرقي صلاح الدين، عودة أول وجبة من العوائل الكردية النازحة ما بعد الاحداث التي شهدتها المناطق المتنازع عليها في منتصف تشرين الاول الماضي.

وذكر بيان للحشد الشعبي، حصلت (المدى)، على نسخة منه، إن "قضاء طوز خرماتو، سجل عودة ٢٠٠ عائلة كردية نازحة إلى القضاء"، مبيناً أن "القادة الميدانيين أكدوا لنا أن الاستقرار الأمني في القضاء ساهم في عودة تلك العوائل إليه".

وكان محافظ كركوك وكالة، راكان الجبوري، قد أكد خلال مؤتمر صحفي عقد بمبنى المحافظة، الثلاثاء الماضي، ان طوز خورماتو، ستشهد خلال الايام المقبلة عودة اول وجبة من العوائل النازحة من القضاء.

في سياق متصل، أكد أبو رضا النجار، قائد محور الشمال للحشد الشعبي، أن "الأجواء مناسبة لعودة النازحين إلى قضاء طوزخرماتو"، لافتا الى ان "هناك لجنة تعمل على تهيئة الأجواء لعودة النازحين".

وبشأن الإجراءات والظروف التي تمنع عودة العوائل النازحة، وجّه النجار،رسالة الى "من يدّعي وجود موانع لعودة النازحين نقول لهم إن المناطق مهيأة لعودة النازحين ويمكن لهم العودة إلى منازلهم".

وتحول قضاء طوز خورماتو الى منطقة توتر عقب الأحداث التي شهدتها المناطق المتنازع عليها بعد إعادة انتشار القوات الاتحادية. وكشف تقرير لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، عن نزوح ٩ آلاف شخص من الطوز وإحراق ١٧٥ مبنى خلال الاحداث التي أعقبت دخول الجيش العراقي الى المدينة.

وشهدت الطوز، ١٧٠ كم شمال بغداد، مطلع كانون الاول الماضي، اشتباكات مسلحة بين مسلحين تركمان وقوات البيشمركة، سبقها هجوم بقذائف الهاون استهدف منازل المدنيين. واتهم الحشد التركماني تنظيم (الريات البيضاء) بالوقوف وراء الهجوم.

وتكررت حوادث الهجمات بقذائف الهاون في أكثر من مرة ما بعد منتصف تشرين الاول ٢٠١٧، كان آخره في الـ٨ من الشهر الحالي. فيما هدد ممثلون عن المكون التركماني باللجوء الى التدويل في حال عدم تدخل الحكومة الاتحادية في الحد من تلك الاعتداءات.

يذكر أنّ فريقاً من مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) قد زار مدينة طوزخورماتو التابعة لمحافظة صلاح الدين، في الـ ٧ من كانون الأول، للتحقيق في تلك الاحداث.